الافتراض عند عادل فاخوري

الباحثة زينب عبد الحكيم حميد محمد علي
الاستاذ المساعد الدكتور انتصار سلمان سعد
قسم الفلسفة / كلية الآداب / جامعة البصرة

المستخلص

أن مصطلح الاضمار هو مصطلح منطقي لغوي قديم استخدمه الفلاسفة القدماء ولكن الغرب استخدمه بشكل أوسع بحيث يشمل جميع القضايا التداولية والقضايا المنطقية اللسانية وعليه ليصبح المفهوم بشكل أوسع فقد يتطلب تغيير في المصطلح بحد ذاته لذا اصبح المصطلح هو(الافتراض)أو Presupposition قبل أن أدخل في تفاصيل التعريف اللغوي أود التنويه لتحديث المصطلح إذ أن المتتبع للفظ سيجد أن الباحثة عرفته تحت لفظتين مره(الاضمار) ومره (الافتراض) وسنفصل القول في ذلك اولاً استخدمت مصطلح الاضمار لأن العرب استخدموا هذه اللفظة واستخدمت الافتراض لأنها مصطلح مستحدث و عادل فاخوري أشار للافتراض على لفظ الاضمار وجب التنويه في هذه النقطة ومنعاً للالتباس الحاصل من العنوان الأساسي.

الكلمات المفتاحية: الافتراض ، التفسير الدلالي والتداولي للافتراض، الاسقاط.

تاريخ الاستلام:٢٩ /٢٠٢٥/٠٤ **تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٠٦/٠٤**

Assumption in the Philosophy of Adel Fakhouri

Researcher: Zainab Abd Hakim Hamid Mohammed Ali
Assistant Professor: Dr. Intisar Salman Saad
Department of Philosophy, College of Arts, University of Basrah

Abstract
The term *implication* is an ancient logical-linguistic concept used by early philosophers. However, in Western scholarship, it has been applied more broadly to encompass both pragmatic and linguistic-logical issues. Consequently, to reflect this broader scope, the term has evolved into what is now commonly referred to as *presupposition*. Before discussing the linguistic definition in detail, it is important to highlight this modernization of the term. Researchers often define the concept using two terms: *implication* and *presupposition*. In this study, I use *implication* to align with the terminology familiar in the Arab context, and *presupposition* to reflect its modern usage. Notably, Adel Fakhoury references *presupposition* when discussing *implication*. Clarifying this distinction is necessary to prevent confusion stemming from the main title.

Keywords: presupposition, semantic-pragmatic interpretation, projection

Received: 29/04/2025 **Accepted: 04/06/2025**

المقدمة

مشكلة الدراسة: تمثلت إشكالية الدراسة في أن مصطلح الافتراض هو مصطلح لغوي استخدمه فاخوري في معالجة ظاهرة منطقية مما جعل المفهوم شائك فتعذر على الأفهام تنسيبه إلى أي قسم هل هو مفهوم يخص المنطق؟ ام اللغة؟ وهل يجب أن تكون المعالجات وفق الحديث أم القديم؟

منهج الدراسة: استخدمت المنهج التحليلي مع المنهج الوصفي وفق مقتضيات البحث.

هدف الدراسة: أن الهدف من الدراسة هو الإجابة عن تساؤلات **أولاً** هل وفق فاخوري في محاولته التأصيلية للتراث والحداثة, **ثانياً** محاولة إيضاح أصالة الجانب العربي في البحوث المنطقية منذ الأزل.

نبذة مختصرة عن حياة المفكر عادل فاخوري: ولد الدكتور عادل فاخوري في مدينة حور جنوب لبنان (١٩٣٩-٢٠١٧) وتلقى علوم الفلسفة والرياضيات والمنطق درس في عدد من الجامعات الاوربية من بينها روما وبراغ و فرايبورغ و ارلنغتن ونيوربورغ في المانيا وحصل على شهادتي دكتوراه من المانيا و فرنسا درس فاخوري الدكتور فاخوري عدداً من المناهج في سيرته العملية منها(المنطق , فلسفة العلوم, الذكاء الاصطناعي, فلسفة اللغة والسيمياء) في عديد من الجامعات العربية , اتقن فاخوري عدد من اللغات (الفرنسية, الالمانية, اليونانية القديمة, الايطالية)[١] .

" تنظر التداولية إلى كل عبارة حديثة بأنها لا تولد من فراغ بل هي الجزء اللفظي من كيان خطابي أكبر يشتمل على متكلم ومتلقٍ وسياق وتتمخض عن مراحل عديدة من الأفكار المتسلسلة التي تتوالى بمنحى متصاعد حتى يكون المتكلم في لحظة النطق بالعبارة قد استند إلى كم من العناصر والمعلومات السياقية وجعلها سبيلاً لإبلاغ مقصده الآني أو غرضه من الكلام ليصبح هذا الغرض او القصد كياناً مستقلاً عن تلك العناصر التراكمية التي أنطلق منها وأن كان امتداداً لها فينطلق الشركاء من معطيات أساسية معترف بها ومعروفة ومتفق عليها بينهم تُشكل هذه الافتراضات الخلفية التواصلية الضرورية لتحقيق عملية التواصل وهي محتواهٍ ضمن السياقات والبُنى التركيبية العامة والتي يُطلق عليها في الدرس التداولي (الافتراض)"[٢]

بعد أن اوضحنا ذلك وجب تعريف الإضمار لغةً:

اولاً-الإضمار لغةً: هو " من الفعل اضمر وتعني اخفاه"[٣].

أو هو من الفعل أضمر " وتعني اخفاه ويقال اضمر في نفسه أي عزم عليه بقلبه"[٤].

فيما وجد تعريف أخر للإضمار هو "من الفعل ضمر , ضموراً فهو ضامر, والضمير هو الشيء الذي تضمره في قلبك , وكذلك يُقال أضمرت صرف الحرف اذا كان متحركاً فأسكنته " [٥].

وأيضاً هو " من الفعل مُضمار , وأضمرت في نفسي شيئاً , و الاسم منه هو الضمير والجمع ضمائر , والمضمر –الموضع", وقال الاحوص الأنصاري

ستبقى لها في مُضمر القلب والحشا سريرةُ ودٍ يوم تُبلى السر ائر[٦].

ب-الافتراض اصطلاحاً

أن التعريف الاصطلاحي هو الأخر مُتغير بدوره بين الفلاسفة العرب والغرب وذلك بسبب اختلاف طبيعة الاستعمال لذلك اللفظ فمثلاً أن العرب كانوا يسمونه بالإضمار واستخدموه العرب في القضايا المنطقية والأقيسة وهم في هذا كانوا من المتأثرين بالفلسفة اليونانية فهم كانوا يستخدموه للمنطق ولاستنباط الاحكام الدينية و...الخ استحدث هذا اللفظ كما اسلفنا مع الغرب فأصبح المفهوم أكثر شمولية كما سنأتي على ذلك فأول من عرف الإضمار عند اليونان هو ارسطو حيث عرف الإضمار أولاً تحت مصطلح (انثوميما),ويقصد به الإضمار فهو ويعرفه" بكونه قياس مركب من مقدمات محمودة أو من علامات" [٧], بمعنى أن قياس الإضمار عند ارسطو يتركب من مقدمات أو من علامات تدل على أن جزء من القياس مخفي ويُفهم ذلك من سياق الجملة أو القياس , أما في الفلسفة الإسلامية فقد تأثر العرب بمنطق ارسطو ولذلك يُعرف ابن سينا الأضمار تحت مصطلح الضمير مُشتقاً من جذرها اللغوي بقوله" هو قياس تُذكر فيه صغراه فقط كقولهم فلان يطوف ليلاً فهو اذن مختلط-وحذفت الكبرى أما للاستغناء به أو للمغالطة"[٨], ويُعرفه في موضع أخر بقوله" هو قياس طويت مقدمته الكبرى أما لظهورها والاستغناء عنها كما جرت العادة في التعاليم كقولك خطا(أب و أ ج) خرجا من المركز المحيط (وكل خطين خرجا الخ)فينتج أنهما متساويان وقد حذفت الكبرى وأما لإخفاء كذب الكبرى اذا صرح بها كلية كقول الخطابي(هذا الإنسان مخاطب العدو فهو اذن خائن مُسلم للثغر ولو قال (وكل مخاطب للعدو فهو خائن لشعر بما يناقض قوله ولم يسلم)"[٩],وبسبب انحصار لفظة الإضمار على القضايا المنطقية فقد استخدم الغرب مصطلح (الافتراض) ليوفي بالعمليات المنطقية والتداولية على السواء وهذا يعني أن مصطلح الإضمار لم يُدرج له تغيير عند العرب والغرب ألا في القرن الحديث أي اصبح مفهوم الافتراض هو " يشتمل على علاقات القول التضمنية طالما تكون بالحد الأدنى مدرجة فيه بشكل مُستقر وثابت أي (أن تكون علاقات تضمينية ضرورية)"[١٠], ويعرف كارتونين الافتراض " يفترض Aعملياً وجود B بالنسبة لمجموعة من الحقائق المفترضة C اذا لم يكن من المقبول نطق Aفي سياقC ألا اذا كان C يتطابق مع[١١]B" وأيضاً يُعرف الافتراض" بأنه ما يجب بالضرورة افتراضه ليكون الحال من أجل تفسير تسلسل منتظم قصير من التعبيرات اللغوية بطريقة ذات معنى", ويعرفه فريجه " هي شروط معينة يجب تلبيتها حتى يكون للتعبيرات اللغوية الفردية دلالة"[١٢].

اما في الفلسفة العربية المعاصرة فيعرفه *مجيد الماشطة بقوله" القبئفتراض(الافتراض المسبق) هو الفرضية التي تبطن اخباراً ما وتبقى قائمة حتى بعد نفي الجملة ويورد مثال

-تمكن جون من بيع اسهمه قبل انهيار السوق

-لم يتمكن جون من بيع اسهمه قبل انهيار السوق, (اذن حاول جون) في كلتا الحالتين بيع اسهمه علماً أنه نجح في الجملة الأولى وفشل في الجملة الثانية يعتمد الافتراض في تحديده أساساً على السياق وليس على القوانين اللغوية المجردة الأمر الذي يجعله تداولياً في تفسيره"[١٣] , أما عادل فاخوري فهو يبرر استخدامه للفظة الافتراض بدل الإضمار بقوله " اخترنا كلمة الافتراض بدل المصطلح الاجنبي presuppositionأو الفرنسية (vorausset zung) في الألمانية لأن دلالة هذه الكلمة هي الشمول بحيث تستطيع أن تستوعب مختلف الظواهر اللغوية التي جرى معظم اللغويين على ادراجها تحت هذا الباب على

أن اللغة العربية قلما تستعمل هذا بهذا الصدد كلمة(افتراض) بل نلجأ إلى مصطلحات أكثر دقة مثل(اضمار, تقدير, توقف) ففي علوم الأصول يقال عادة من حيث المعنى : القضية ق تُضمر القضية ر, أو القضية ق تستدعي تقدير ر, أو أيضاً صحة القضية ق تتوقف على صحة القضية ر,.....ولذلك رأينا أن نأخذ بكلمة افتراض لأنها اقدر على إصابة المعنى لاشك أن مشتقات كلمة (فرض) لا تخلو من الالتباس مقارنة بالمصطلحات الاجنبية وكنتُ افضل تخصيص كلمة (استسلاف) للمصطلحpresupposition لكونها تجمع بين الافتراض(upposition) ومعنى (المسبقpre) "[١٤],فهو يرى أن مفهوم الافتراض ظهر عندما حاول المناطقة تفسير طبيعة الإحالة في الألفاظ المخصوصة الدالة على افراد خارجية كأسماء العلم والاوصاف العينية فالمشكلة التي طرحت هل الجمل التي تحتوي على اسماء العلم أو الاوصاف العينية مثل(ملك فرنسا اصلع) فهل الجملة اخبارية تُخبر عن وجود شخص بهذه المواصفات أم انها تفترض (تستسلف) و كيف يمكن نقل هذه الجملة من الطبيعية إلى اللغة المنطقية"[١٥], أول من ناقش هذه المشكلة هو فريجه في بحثه(المعنى والإحالة) فهو أول أدخل التمييز بين المعنى والافتراض فقوله مثلاً(مات كبلر من البؤس) من الواضح أن الاسماء سواء كانت بسيطة أو مركبة تُحيل إلى مرجع فالمثال هو افتراض وهذا الافتراض كما قلنا إلى شيء ما وعليه سلب هذه القضية (اما كبلر لم يمت من البؤس لا يحيل إلى مرجع خارجي) فالإحالة بقدر ما هي افتراض هي كذلك افتراض للخبر المضاد أما التقرير الذي يتوقف عليه هذا الخبر فهو(أن كبلر يرجع إلى مسمى ما) أي أن (أما ثمة شخص موجود اسمه كبلر هو موجود بالفعل وهو ما يحقق مفهوم الافتراض لذا فأن مفهوم الافتراض شرط أساسي في أي قضية صدقية فهي تخلو عند حصول خلل ما لكن فريجه يرى أن هذا التفسير يوقع في أشكال عند مواجهة نفي الجملة لأنه لما كانت (مات كبلر من البؤس) تعود إلى تلازم بين قضيتين كان لابد أن يعود سلبها بحسب التلازم (¬(ق∧ر) ↔ ¬ق ∨¬ ر) بمعنى(أما لم يمت كبلر من البؤس أو لا يوجد فرد اسمه كبلر) انما هذا التلازم المزعوم لا يمكن أن يحصل ألا حين كون القصد (لا يوجد فرد اسمه كبلر) متناقضة منطقياً وفقاً للمبدأ(¬ ق ↔ ¬ق ∨⊥) حيث يمثل الرمز(⊥) هو رمز الصورة المتناقضة وهذا محال بسبب فريجه[١٦],يستعرض فاخوري نظرية رسل في الاوصاف التي جاءت رداً على نظرية فريجه فهو اعتقد أن صدق القضايا يتوقف على معناها فإذا كانت ذات معنى كانت صادقة نقيض ذلك هي كاذبة فاخوري يرى لو أن رسل لجأ إلى تأويل الاوصاف لساهم في تعيين معنى الجمل لأن الوصف الفردي لا يدل على الموصوف بما هو موصوف فقط بل على وجود الموصوف وعلى كونه واحداً فريداً من نوعه أي تصبح القضية (ملك فرنسا اصلع) هي (أولاً-ثمة شخص هو ملك فرنسا)(ثانياً-هذا الشخص ينفرد وحده بالصفة) (ثالثا-هذا الشخص هو اصلع) فتصبح صورتها المنطقية هي:

E س[ملك فرنسا(س)^{E} ¬ Λ ص ((ص ≠ س))Λ ملك فرنسا(ص)) Λ اصلع(س)] فهي تصبح ذات قيمة كونها قد تقتضي حالياً بوجود ملك لفرنسا خلافاً للواقع ومن ثم فهي من وجهة نظر رسل ليست خالية من المعنى ....لذا فأن هناك مميزات لنظرية رسل هي قادرة على تفسير الالتباس الذي يشوب النفي في استعمال اللغات الطبيعية [١٧], فهو يرى "أن النظرية التي يأخذ بها فريجه وستراوسن هي أقرب إلى البديهية اللغوية وإلى أدراكنا المعرفي من نظرية رسل للأوصاف المحددة فعند تلفظ بجملة(ملك فرنسا اصلع) يبدو ثمة معنى يحتل مكان الصدارة وهو (كون ملك فرنسا اصلع) وثمة معاني اخرى مضمرة مثل

(وجود ملك فرنسا)تقبع وراء القصد المباشر وذلك على نحو شبيه بما يحصل في الادراك الحسي ففي الابصار كما هو معروف في علم النفس الجشطلتي يبرز الشكل (figure) المقصود على خلفية مبهمة فالشكل يقابل ما ينص عليه التلفظ والخلفية لما يضمره"[١٨], أن " للافتراض سمة أساسية تميزه عما عداه من العلاقات الأخرى سواء كانت دلالية أم تداولية فبينما اللزوم يتطلب صدق اللازم عند صدق الملزوم فحسب أي على وجه التحديد Φ تستلزم ψ وبالرموز $\Psi \dashv \Phi$ أن فقط:(كلما كانت Φ صادقة وجب أن تكون ψصادقة) وهكذا نجد أن الافتراض يتطلب صدق المفترض عند صدق القضية التي تستدعي صدقها و كذبها معاً أي أن Φ تفترض ψ وبالرموز $\Psi \gg \Phi$ أي أن الافتراض لا يزول عند سلب القضية التي تستدعيه"[١٩], كما أن فاخوري يرى أن هناك ملاحظة مهمة وهي أن الإضمار أو الافتراض لا يتعلق فقط بالقضايا المنطقية انما في قضايا اللغة الطبيعية فقد ينشأ عن بُنى نحوية معينة كالتقديم والتأخير يتضح من ذلك أن الإضمار يتعلق هنا بالبُنى السطحية سواء من حيث اللفظ أو التركيب وتحت باب الحيثيات استطاع اللسانيين أن يجمعوا ظواهر لغوية كثيرة ومتنوعة تحت باب الإضمار ويفي في السلب والإيجاب معاً ويورد مثال على (نفي السلب) و≫ وتعني الإضمار :

١-"اوصاف أو رسوم محددة :

-رأى (لم يرى) زيد الحصان المجنح

-≫ثمة حصان مجنح.

٢-بعض الافعال القلبية

-ندم(لم يندم) قابيل على قتل هابيل

-≪ قتل قابيل هابيل"[٢٠].

٣-"افعال التضمين

-نجح (لم ينجح) فلان في تسلق الجبل

-≪ حاول فلان تسلق الجبل

٤-افعال دالة على التحول او على الاستمرار

-توقف زيد(لم يتوقف) زيد عن التدخين

-≫ زيد يدخن"[٢١].

ثانياً: خصائص الافتراض عند عادل فاخوري

يتميز الافتراض بخصائص تميزه عن الاستلزام وعن الاقتضاء وعن من العمليات الأخرى وهذه الخصائص هي:

١-قابلية الانفصال: " يبدو أن الافتراضات مرتبطة بجوانب معينة من البُنية السطحية للكلام ...فعلى سبيل المثال يمكن تحديد الافتراضات في الجمل المشقوقة من خلال تكوين اقتراح عن طريق أخذ المادة بعد علامة الجملة النسبية وادراج متغير مناسب أو تعبير وجودي غير محدد مثل (شيء) أو(شخص ما) في تعد القدرة على الانفصال واحدة من الخصائص التي تعمل على التمييز بين الافتراضات والضمائر الضمنية على عكس الافتراضات والتلميحات المرتبطة بمحتوى السيميائيات وليس

بالمظهر الضمني للتعبيرات المستخدمة"[٢٢], مثل قولي " لم يفلح (أو افلح) زيد في الوصول إلى القمة يفترض أن زيد حاول الوصول إلى القمة"[٢٣].

٢-الثبات في ظل النفي: " أن الافتراضات تبقى بعد النفي ...لاحظ فريجه أن نفي الجملة يحافظ على افتراضها وهذا يعني أن العبارة ونظيرتها السلبية تشتركان في نفس مجموعة من الافتراضات في الواقع أحد اختلافاتها الرئيسية بين الاستلزام والافتراض هو سلوكها تحت النفي أي أن النفي يغير الاستلزامات ولكنه يترك الافتراضات دون مساس."

٣-القدرة على البقاء في مجموعة من السياقات اللغوية وغير اللغوية:" لا تنجو الافتراضات من النفي فحسب بل أنها تنجو بشكل منهجي في مجموعة من السياقات الأخرى حيث لا تنجو الاستلزامات ...كما أنها تنجو في سياق الجمل المركبة المكونة من ادوات الربط (و-أو-اذا) و تتميز الافتراضات بالقدرة على البقاء في سياقات لغوية مختلفة"[٢٤].

٤-قابلية النسخ أو الالغاء: " أن مفهوم قابلية النسخ أو الالغاء يُشكل اهمية بالغة في علم البراجماتية فمعظم الاستدلالات البراجماتية تظهر فيها هذه الخاصية ويقال أن الاستدلال قابل للإلغاء أو النسخ في موقف أو سياق ما وتشكل قابلية الالغاء أو النسخ أحدى الخصائص التي تميز الافتراضات عن الاستلزامات ...فأن احد الأشياء الغريبة في الافتراضات هو أنها عرضه للتلاشي في سياق معين سواء السياق اللغوي المباشر أو سياق الخطاب الأقل مباشرة أو في الظروف التي يتم فيها طرح افتراضات معاكسة" ومثاله (لن يندم اخي على أنه هاجر-فتصريحه هذا يتطلب الافتراض أن اخوه هاجر)[٢٥].

٥-بالإضافة الى انه ذو طبيعة لسانية "وسبيل ادراكه عبر العلامات التي يتضمنها القول وهي تراكيب لغوية ومفردات معجمية تدل على مضمونه بمعنى انه خالٍ من الصبغة اللغوية وتسمى هذه الالفاظ بمحفزات الافتراض المسبق".

٦-يربط المتكلم" على الرغم من كون الافتراض تحمله عناصر لفظية فأن مصدره المُتكلم انه واقع الحال قبل التفوه بجملة ما انه موجود في ذهن المتكلم وليس في الجملة نفسها ونسبته الى المُتكلم يربطه بالقصدية التعبيرية التي تنظر الى النص على انه خطاب موجه والمبدأ في تحليل خطابه ينظر اليه على انه افتراض مقاصدي اي انه معروف من خلال فرضيات يقوم بها المُتكلم كما يتوقع ان يقبل به دون اعتراض ".

٧-الاسبقية في الزمن: وتعني" زمن وجوده لابد ان يكون سابقاً لزمن محتويات القول الاخرى ولو كانت تلك في الزمن الماضي لكان هو اسبق منها لأنه شرط لتأسيسها وتحققها."

٨-الوقوع خارج نطاق التصديق والتكذيب:" فلا يقصد طرحه للنقاش او الاخبار به ولا تحدي المتلقي بمضمونه اذ هو ليس المقصود بذاته بل المقصود جعله وسيلة للتعبير عن الفكرة المقصودة"[٢٦].

ثالثاً: التفسير الدلالي والتداولي للافتراض

أن فاخوري يقترح كحل لمسألة استيعاب الافتراض للعناصر بدون خلل مُتلافيً ما وقع فيه سابقيه من الأخطاء فهو يقترح المنطق الافتراضي أو(المنطق المثغور) فهو يرى في هذا المنطق ضالته في استيعاب وتفسير احتمالات الجملة المتعددة وسوف نتطرق لهذا بالتفصيل لكن أولاً لنوضح مفهوم المنطق الافتراضي والذي يستخدمه هو كحل للمأزق الذي وقعت فيه مدرسة التحليل وسابقيه يُعرف المنطق الافتراضي بأنه" (p,q,....) p يُقال أنه صائب منطقياً (تحصيل حاصل أو حشوtauology)اذا

كان (....,p^{o},q^{o})p له قيمة الحقيقة والصواب ويقال أنه خاطئ منطقياً أو تعارض contradictionاذا كان (....,p^{o} ,q^{o})p له قيمة الحقيقة خطأ لأي تقرير ....,p^{o},q^{o} تحل مكان...p ,q"[٢٧], أن الفكرة من المنطق الافتراضي هو بناء نظرية استدلالية بناءً محكماً يتخذ مجموعة من المبادئ قاعدة افتراضية واضحة تشتق منها نتائج بطريقة موافقة للشروط الصورية للاستدلال الصحيح نشأ هذا النوع من المنطق للتخلص من مشكلة عدم استيعاب العناصر الكافية وهو كان عبارة عن قاعدة يتخلصون فيها من قصور قاعدة(الكل اكبر من الجزء) لأنه مع المنطق الافتراضي اصبح من الممكن إضافة عدد كبير من الأعداد والجمل و....الخ بدون أن تتقاطع أو تصبح خطأ بل أنها ستولد اعداد طبيعية وعناصر طبيعية بدون خلل, ثانياً مع هذا النوع من المنطق تتخلص من مسألة المفارقات والتناقضات بأشياء وعناصر ممكن أن تتصف بصفات لا تتصف بها العناصر الأخرى وبالتالي لتلافي مثل هذه الإشكالية وحلها لابد من وجود فئات مختلفة تُصاغ بواسطة المنطق الافتراضي بشكل نمطي وهكذا تنشأ مستويات مختلفة للغة فصفة الصفة من نمط أعلى من صفة الشيء أي هناك لغة وهناك لغة بُعديه , وثالثاً هي كانت حل لمبدأ الثالث المرفوع ومبدأ عدم التناقض والتي هي من المبادئ القديمة في المنطق ففي هذان المبدئين من أجل اثبات صدقهما أو كذبهما يوقع في متناقضات ومغالطات الدور....الخ[٢٨], " أن الافتراضات الدلالية (التقليدية والمعجمية) هي جزء من المعاني المشفرة لكلمات وبناءات محددة تسمى محفزات الافتراضات غالباً ما يُنسب المفهوم إلى فريجه وستراوسن الذي شكك رغم ذلك في جدوى الحساب المنطقي الدقيق ...فعلى الرغم من أن تسمية دلالي تُشير إلى انفصال واضح عن البرجماتية أو التداولية ألا أن الافتراضات الدلالية ايضاً برجماتية بمعنى أنه يجب تقييمها في ارضية مشتركة بين المشاركين في الخطاب أن اغلب الافتراضات لا تصح ألا في سياقات محدودة لذا فأن المرء يحتاج دائماً إلى معرفة ما هو مخزون المعرفة الخُلقية على الأقل من أجل تقييمها وقد عرف كارتونين مفهوماً مرتبطاً بافتراض النطق لالتقاط هذا المزيج من الخصائص الدلالية والبرجماتية أن التفسيرات الدلالية متوافقة بشكل محتمل مع التفسيرات البرجماتية بمعنى أن استخدام محفزات الافتراض المسبق هو وسيلة ممتازة لتحقيق فعل المتكلم المتمثل في الافتراض المسبق ومع ذلك فأن النظرة الدلالية تسمح على الأقل بإمكانية أن يفترض نطق المتكلم مسبقا قضية(p) كمسألة اتفاقية حتى لو لم يكن المتكلم ينوي افتراض(p) في حين أن هذا مستحيل في تفسير قائم بالكامل على نوايا المتكلم"[٢٩] ,وبذلك كان فاخوري يرى لتفسير مفهوم الافتراض وجب تعديل المنطق لأن المنطق الثنائي التقليدي لا ينفع أو يتوافق مع تطور الأغراض التي وضع من أجلها و ستراوسن يضع تعريف أخر للمنطق الافتراضي وهو" $\Phi \dashv \Psi$, $\Phi \dashv \vdash \Psi$ " وهذا التعريف يستتبع أن يصح ($\Psi \dashv \Phi \vdash \vee$)والحال أن ($\Phi \vdash \vee \Phi$) حيث هذه الصيغة في المنطق صحيحة دائماً وعليه وجب أن يكون الافتراض (Ψ) دائم الصدق كذلك وإيضاحاً لما قولناه من فوائد المنطق الافتراضي نضرب مثال يستخدمه فاخوري وهو(يوجد ملك على فرنسا) فهي قضية متحققة بالضرورة وذلك لأنه حسب اللزوم فهي تلزم عن أن (ملك فرنسا اصلع)[٣٠] , و(ليس ملك فرنسا اصلع) وهو ما يلزم عن قضية ثالثة منفصلة مفادها(أما ملك فرنسا اصلع أوليس ملك فرنسا اصلع)وبما أن هذه القضية كانت صادقة أي دائمة الصدق ففي هذا الحال يسقط الافتراض ولا يعود قادر على تفسير القضية لتشعبها وهنا كانت الحاجة إلى المنطق الافتراضي فهي تصبح بوجود المنطق الافتراضي (ملك فرنسا اصلع) وهو ذات المثال من الممكن أن يصدق في فترات

مختلفة مع بقاءه على فرضية (وجود الملك على فرنسا) ولا خلاف في هذه النقطة عند التلفظ به فهو حتى في حالة تخلف الحكم لا يمكن اطلاق حكم صادق أو كاذب عليه يصبح لدينا ثلاث حالات هي:

-يوجد ملك لفرنسا اصلع

-يوجد ملك لفرنسا وليس اصلع

-لا يوجد ملك لفرنسا.

اذن اصبح هناك ثلاث احتمالات من المنطق الافتراضي وحتى في حالة السلب وهي(٣) يبقى الافتراض محافظاً على نفسه[٣١], فالنفي الذي وضعناه يمكن أن يفسر معظم ظواهر النفي ومن ثم ففي المنطق الافتراضي يرى فاخوري هو طريقة للخروج من مأزق الافتراض وسلبه وتعداد العناصر ومع اتباع فاخوري لنمط ستراوسن واتفاقه معه في الرأي ألا أنه يرى أن لهذا الرأي معارضين واعتراضات عديدة هي:

أولاً:" أن التمييز بين السلب (¬) والعدول(~) لم يكن من سوغ له سوى انقاذ التعريف المنطقي للافتراض ($\Psi \dashv \Phi$), ($\Phi \neg$) فمعيار التمييز بين هذين النوعين من النفي اذن هو بقاء الافتراض أو عدم بقائه فأن بقي الافتراض فالمعنى(¬) هو الحاصل أما اذا زال الافتراض فالمعنى(~) هو الذي يصح وبما أن تعريف الافتراض هو ما يجري تعيينه بالإضافة إلى النفي اذ أن اللازم الذي يستمر عند النفي وهو الافتراض لذا تقع في مسألة الدور"[٣٢].

ثانياً: " اسناد معنيين مختلفين للنفي يعود إلى القول بأن النفي في بعض اللغات الطبيعية هو بالضرورة مُشوب بالالتباس ولكن لو كان هذا الالتباس المزعوم محققاً بالفعل في لغة أو أكثر من اللغات الطبيعية لكان من المنتظر الوقوع على لغة تحتوي على الكلمات قادرة على التمييز بين المعاني المختلفة للكلمة الملتبسة تماماً كما يحصل مثلاً عند ترجمة الكلمة الانكليزية (light)إلى العربية بكلمتين مختلفتين هما(فاتح, خفيف)

ثالثاً: " أن ما يدعو أيضاً إلى رفض دعوى الالتباس في النفي هو أن طرق الاختيار المتوفرة للبت في الالتباس هي قاصرة عن الفصل بين المعنيين حيث كون احدهما يستلزم الأخر كما هو السلب(¬) والعدول(~) اذ أن الرابط (¬) يستلزم الرابط(~) ففي مثل هذه الحالات لا تعود طرق الاختيار صالحة لأن تُفرق بين الالتباس والابهام"[٣٣].

ان التغيير لا يشمل فقط تغيير في المعنى القواعدي فقط بل ان حتى الروابط بداخلة والتي تكون في القضايا او الجمل هي بذاتها لها تعريف فمثلاً رابط الوصل هو :

ق	Λ	ص	ك	٣
	ص	ص	ك	٣
	ك	ك	ك	ك
	٣	٣	٣	٣

وهذا يعني أن القضية المتصلة ترث على العموم افتراضات كل من طرفيها و عند عدم تحقق هذه الافتراضات ترث الاحتمال (٣) و يكون جدول الوصل:

ق	Λ	ص	ك	٣
	ص	ص	ك	٣
	ك	ك	ك	٣
	٣	٣	٣	٣

واخترنا هذا الجدول للاختصار اذ أن التعريف رهن بأغراض الواضع وما من معيار للفصل بين الأنساق الصورية سوى مقدرتها على تفسير المعطيات البديهية للظواهر اللغوية[٣٤].

اما رابط الفصل فهو:

ق	V	ص	ك	٣
	ص	ص	ص	ص
	ك	ص	ك	٣
	٣	ص	٣	٣

اما رابط الشرط فهو:

ق	⟵	ص	ك	٣
	ص	ص	ك	٣
	ك	ص	ص	ص
	٣	ص	ص	٣

فهو يرى أن الجداول السابقة والتي اخذ بها هو من (P.seuren) كانت ستكون محل انحراف في القيم الماصدقيه والقضايا لو كانت في المنطق التقليدي لكن بالمنطق الافتراضي ينتج عنها تعريف للزوم هو:

فهو يرى أن الجداول السابقة والتي اخذ بها هو من (P.seuren) كانت ستكون محل انحراف في القيم الماصدقيه والقضايا لو كانت في المنطق التقليدي لكن بالمنطق الافتراضي ينتج عنها تعريف للزوم هو:

اولاً: Φ تستلزم Ψ ان فقط كلما كانت Φ ص وجب ان تكون Ψص ونتيجة لذلك وجب ان تكون نتيجة الاستلزام ان توجد نقطة ثانية هي .

ثانياً: Φ تستلزم ان فقط كلما كانت Ψ كاذبة وجب Φ كاذبة لأن المنطق الافتراضي يوجد نقل (٣) ينتج عنه انفكاك (أ عن(ب) فينتج عن ذلك الانفكاك يصبح لدينا نوعين من اللزوم (لزوم بالمعنى الضعيف, لزوم بالمعنى القوي) .

ثالثاً: Φ تستلزم Ψ ان فقط كلما كانت Φ ص وجب ان تكون صΨ ص ولزوم بالمعنى القوي ولزوم بالمعنى الخاص .

رابعاً: Φ تستلزم Ψ ان فقط كلما كانت Φ ص وجب ان تكون Ψ والعكس بالعكس"[٣٥].

وبذلك يصبح تعريف الافتراض " Φ ان فقط,Φ تستلزم ψ او $\Phi \sqsubset$ تستلزم ψ, بالمعنى الحقيقي للزوم$\Psi \gg \psi$ ان فقط كلما ص Φ صψ و كما ك Φك ψ"[٣٦].

التفسير التداولي:

"أن الافتراض التداولي هو افتراض يختلف عن التفسير الدلالي وذلك لأنه لا دخل له بالصدق أو الكذب فالقضية الأساسية يمكن أن تُنفى دون أن يؤثر ذلك في الافتراض السابق....على أن كثير من الباحثين اراد أن يجعل الافتراض التداولي بديلاً للافتراض الدلالي ومنهم من رفض قصره على جانب واحد لأن بعض الظواهر الاستعمال اللغوي تحتاج في إيضاحها إلى افتراض دلالي سابق وبعضها تحتاج إلى افتراض تداولي سابق فليس من الممكن الاستغناء بأحدهما عن الأخر وكثير من الباحثين خلطوا بينهما"[٣٧], "في حين أن

المنظور المعرفي الذي تم اتخاذه في التفسير الدلالي يُفضل علم الدلالة على التفسير التداولي نجد العكس والاسبقية هنا كان المفهوم الأساسي في فلسفة اللغة التقليدية هو مفهوم القضية وتعود هذه الاهتمامات إلى علماء المنطق رسل وفريجة وكارناب فهم من اهتموا بالمعاني الدلالية واستنباط اللغات الاصطناعية ...فكما أن دلالات الصيغ المنطقية مسألة تتعلق بكيفية وجود العالم الخارجي حتى تكون صحيحة (أي شرط الصدق) وكما اعتبرت دلالات ادوات الربط المنطقية مثل(Λ) و(V) مُدركة بواسطة فقد افترضنا أن اللغات الطبيعية لها أيضاً شروط صدق وادوات فقد اعتبر وجود عناصر فهرسيه موجودة داخل اللغات الطبيعية والتي تعتمد على سياق الاستخدام (لقيمتها الدلالية)قضية إضافية مثيرة للاهتمام يجب التعامل معها"[٣٨], ونتيجة للتغيرات التي اجراها كذلك علماء اللغة مثل اوستن وسيرل وغرايس وما غيروه في قواعد الفعل الكلامي ونظريات الخطاب فقد أثرت هذه الدراسات على الحساب البرجماتي التداولي ونتيجة لهذا التطور فقد اصبح هناك ميل أقل إيجابية بين بعض ممارسي نهج اللغة العادية والذي تمثل في عدم التمييز بين المعنى اللغوي للجملة وعدم ملائمتها في سياقات تواصليه معينة وقد ادى هذا الطرح إلى الغموض أو تعقيد في المعاني والتي بدت أنها ملوثة بخصائص تنشأ عن افتراضات حول استخدامها من قِبل المتحدثين العقلانيين على سبيل المثال تم اعتبار اداة الربط (و) على أنها تحتوي على مكون السبب والنتيجة من أجل استيعاب حالات متعددة ....كان أحد مساهمات غرايس هو إيجاد طريقة للفصل بين المعنى الجوهري لأنواع التعبير والمعنى الناشئ عن انتظام الاستخدام وهذا يعني التوفيق بين الحسابات المنطقية والحسابات اللغوية العادية للمحتوى اللغوي وقد ظهر كيف يمكن تفسير المكونات غير اللغوية لمعنى النطق من خلال النظام الذي احدثه[٣٩] , أن ما فعله هو فصل بين ما يُقال و ما ينطوي عليه الحديث أي أن المفهوم كان وثيق الصلة بالمعنى التقليدي للكلمات وينبذ الجملة المنطوقة مع وجود مكون ضئيل يعتمد على السياق يقتصر على الاختيار بين معاني الكلمات الواضحة وتوفير قيم للمؤشرات وكلاهما تم تحقيقه على ما يبدو على اساس ملائمة افضل للسياق متلائمة مع المفهوم البرجماتي لأنه مثل فعل التضمين فأن جعل او قول شيء ما يأتي بنسبة تواصلية ...بحيث يتم اخذ ما يُقال وما يتضمن لتكوين ما قصده المتحدث بنطقه[٤٠], ان العقبة امام هذا النوع من الاستدلال القائم على الاسس الشكلية هو قضية المحتوى الاشاري والتي تكون مدرجة تحت هذا النوع من الاستدلال فعلى الرغم من وضوحها فهي تتمسك بقيود الوحدات النمطية العقلية وتقبل

انه في فهم اللفظ فأن تحديد مراجع الاشارات مثل(هذا, ذلك, ...الخ) هو مسألة ما بعد دلالية برجماتية تتطلب النظر في نوايا المتكلم وفكرته من ذلك هو أن كل إشارة تؤدي نحوياً إلى انشاء جملة مفردة[41], ونتيجة لما طرح سابقاً في مفهوم الافتراض في المجال التداولي يأخذ الافتراض تعريفً هو" Φيفترض تداولياً القضية $\psi \rightleftharpoons \Phi$ فهي ملائمة أن فقط كانت ψ من المعارف المشتركة بين المتخاطبين " اذن يظهر من التعريف أن المساواة شرط ضروري لوقوع الافتراض اذن التعريف يفترض ضرورة علم الاطراف بالمحادثة لكي يصح الافتراض ولكي لا يقدم احد الأطراف معلومات خاطئة ونورد مثال (اسف على تأخري لأن دبابتي تعطلت على الطريق) فأن قوله غير ملائم اذ أن المخَاطب يعلم أن المخِاطب لا يملك دبابة ويتبنى فاخوري رأي غازدار في المُضمرات التداولية فهو يرى " أن الافتراضات هي جزء من المعنى الاصطلاحي للعبارات لكنها مع ذلك ليست استدلالات دلالية أي أن الافتراضات شكل فقط ذلك الوجه من المعنى غير المشروط بالصدق أي غير المتعلق بالقيم الصدقية (ص, ك....) وعليه من المستحيل التنبؤ بافتراضات أية عبارة لغوية بالاستناد إلى شروط الصدق فحسب بل لابد في المعجم بشكل اساسي من قرن الافتراضات بالعبارات اللغوية على نحو اختياري يرى غازدار ان الجملة تحتوي بالقوة على افتراض على كل الافتراضات الممكنة وكل جملة مركبة تحتوي بكل جزء من اجزائها على افتراض وهذه الافتراضات تصبح بالفعل عند استخدام المُتكلم بها أي عند التلفظ بالجمل الموافقة لها في سياق معين"[42], ويطرح غازدار افتراضات غير مقبولة هي :

أ-" مطلب الاتساق وهو كما رأينا يشترط عدم تعارض القضايا المستجدة مع السياق الحاصل.

ب-مطلب الترتيب الذي يشترط إضافة اللوازم المنطقية أولاً ومن ثم اللوازم ومن ثم الاقتضاءات واخيراً الافتراضات أو بوجه دقيق يجب أن تُضاف استدلالات التلفظ وفقها لهذا الترتيب وهي:

أولاً-اللوازم المنطقية للجملة ج المتلفظ بها.

ثانياً-الاقتضاءات الحمليه لـ ج.

ثالثاً-الاقتضاءات السلمية لـ ج.

رابعاً-الاقتضاءات ج"[43].

ونظراً لأن فاخوري تبنى رأي غازدار في هذا المطلب حتى أخر سطر منه ترى الباحثة أن هناك خلل في رأي غازدار وما تبناه فاخوري فالاقتضاء لا أولوية له على الافتراض المسبق لأن كلاهما يلعب دوراً أساسياً في فهم النصوص وتحليلها فالاقتضاء يساعد في استكمال المعنى الضمني للنص , والافتراض يساعد في فهم السياق والخلفية المعرفية التي يعتمد عليها النص ونكتفي بتوضيح الفرق بمثالين فالافتراض (قول شخص ما لقد توقفت عن اكل اللحوم) فالافتراض السابق (الشخص كان يأكل اللحوم والآن هو نباتي) أما الاقتضاء كقولنا(اذا طلعت الشمس فالوقت نهار) (فالشروق يقتضي أن الوقت نهار) اذن اوضحنا الفرق بينهما ومجال كل منهما وعليه لا يمكن القول لأحد منهما الأولوية فكل أحد منهما منهجاً يعالج نوع معين من النصوص لذا فأن فاخوري يرى في موقف غازدر تفسير لقضية"(ملك فرنسا اصلع) اذ (كون ملك فرنسا غير موجود) من اللوازم المنطقية ينتج افتراض بالقوة بأنه(يوجد ملك على فرنسا) وهكذا يتلاشى التناقض الظاهري الذي تقع فيه بقية

النظريات بالإضافة لهذا فهو يرى فيها حل لتوفير مشكلة الاسقاط التي سنتناولها في المطلب القادم بالنسبة لأي تركيب من الجمل مهما كان معقداً مما سبق يتضح للمطلع على طرق الدلالات في أصول الفقه أن النظرية التداولية التي اعتبرناها أسدى الحلول قد سبق للأصوليين أن استقصوا البحث فيها واشبعوها درساً بل تعرضوا لأنواع من المسائل واستدلالات التي لم يتناولها علماء اللغة المعاصرون" (٤٤).

وختاماً ترى الباحثة أن استخدام فاخوري للمصطلح ضمن طيات بحثه لهذا الموضوع مع أنه سيتوسع في مفهوم الافتراض فهو خاطئ على الرغم من أنه عرض لأفكار كانت موجودة عند الغرب ولم توجد عند العرب فما وجد عند العرب والأصوليين هو مصطلح الإضمار والذي اوضحنا في المقدمة ماذا يعني ولكن وجب إيضاح نقطة أو نقاط محورية بين الموضوعين لكي نوضح اللبس الحاصل لدى فاخوري ونحن لا نسميه لبس بقدر ما هو اراد من استخدام مصطلح يشمل البُعدين(الدلالي والتداولي) فبينما يعتمد الافتراض على العبارة الصريحة يعتمد الإضمار على المعاني الضمنية بالإضافة إلى، أن الافتراض وليد السياق الكلامي المتنامي بينما الإضمار وليد ملابسات الخطاب وللتمييز بين الافتراض والاضمار نورد نقاط مهمة هي:

"اولا-تحتاج المضمنات بغية ان تتفعل حقيقة وحقاً الى مصادقات سياقية حالية وسياقية نصيه بينما الافتراضات لا تحتاج إلى ذلك, ثانياً-يتم مبدئياً فك ترميز الافتراضات بفضل الكفاءة الالسنية اللغوية وحدها في حين يتطلب فك ترميز الإضمارات بالإضافة إلى تلك الكفاءة تدخل الكفاءة الموسوعية التي يتمتع بها المتكلمون, ثالثا- بالإضافة إلى أن الافتراض ينتمي لقراءة الواقع أي السياق الواقعي المشترك بين المتخاطبين في حين ينتمي الثاني للخطاب ذاته أي ما يحمله الخطاب ضمنياً فالافتراض ذو بُعد خارجي والثاني ذو بُعد داخلي بالإضافة إلى أن الافتراض يكون مفهوم وموجود قبل الخطاب اما الثاني فينتجه الخطاب بعمليات استدلالية عقلية ويمكن أن تكون منطقية"(٤٥)

لذا نجد أن الفرق بعد النقاط اعلاه واضح بين الافتراض والإضمار وحسبنا بذلك مثال على النوعين:

أولاً: في الإضمار قوله تعالى ﴿ربنا انك من تدخل النار فقد اخزيته﴾ فالآية يُفهم من سياقها (أن المخطئ يدخل النار أو فل نقل الخطيئة تستوجب الخزي)

ثانياً: بينما الافتراض (زوجة محمد حامل) فالجملة لم يكن فيها جزء مخفي كما في الآية اعلاه و هذا ما اردنا أن نوضحه فيما يخص(الإضمار والافتراض).

وختاماً ترى الباحثة أن عادل فاخوري على الرغم من محاولاته في التأصيل ألا أنه لم يوفق كثيراً لاختلاف اللفظ بين الأصوليين والغرب و نرى هم أيضاً لم يوفقوا في هذا المصطلح كحل للمشكلات الخطابية وللمشاركين في الخطاب , لذا لو أن فاخوري قصد من بحثه النحاة والبلاغيين العرب لوجد ضالته عند *سيبويه فهو الرائد لهذه النظرية (الافتراض) وأما الموجد والرائد لهذه الظاهرة فهو *ابن الفراء في كتابه الشهير (معاني القرآن) (٤٦).

رابعاً: الاسقاط:

" أن مشكلة الاسقاط للافتراضات هي ترتبط بكيفية ارتباط الافتراضات والتأكيدات في الجملة المعقدة بالافتراضات والتأكيدات في الجمل التي تحتويها أي أن المشكلة تنبع من حقيقة مفادها أنه عندما يتم تضمين جملة تحمل افتراضاً في بُنية

جملة أكبر ففي بعض الأحيان تحافظ التابعة بأكملها على الافتراض الأساسي وفي بعض الأحيان يضعف الافتراض بطريقة تجعله يبقى كاقتراح وبعض الأحيان يختفي تماماً"[٤٧], اذن الاسقاط بهذا المعنى "أو projection problem هي فكرة مفادها أن معنى كل جملة هو مجموع معاني اجزائها مع ذلك فأن الافتراض المسبق (بصفتها اجزاء لا تدوم لتصبح معنى الجملة المعقدة ككل)"[٤٨], وفي سبيل معالجة هذه المشكلة أن احدى الطرق للتغلب على هذه المشكلة هي "أن تفترض أن وظيفة المحفزات في الافتراض تختلف وفقاً تختلف وفقاً لبُنية الجملة والكلمات الواردة فيها أن محفزات الافتراض هي عناصر معجمية تساعدنا على تحديد مصدر الافتراض أنها كلمات تتضمن بسبب طبيعتها الدلالية المتأصلة بعض القضايا نسميها افتراضات"[٤٩], فيما يتعلق بمشكلة الاسقاط يزعم *لانغدون و سافين أن الأمر نفسه ينسحب على الافتراضات أي أن افتراضات الجملة المركبة من مجموع افتراضات الجمل البسيطة ....بمعنى أن الجمل المركبة ترث كل افتراضات الجمل البسيطة وتستمر وتتراكم في المركبات لذلك يعرف هذا باسم (الفرضية المركبة) وهذا التفسير ليس له قيمة تفسيريه لأن أي نظرية تعالج الافتراض على أسس مشروطة بالحقيقة أو منطقية محكوم عليها بالفشل بالإضافة إلى أن كثير من الجمل البسيطة تتلاشى عندما تدخل هذه الجمل في بعض المركبات....وأيضاً أن بعض الافتراضات عند دخول الجمل عليها تنحرف وتخرج عن سياق الافتراض إلى سياق اللوازم لذا أن الجملة المركبة ترث افتراضات الجمل الداخلة في التركيب ولا ترث لوازمها[٥٠], تسقط بعض الافتراضات بتغير نوع الجملة وامثاله افعال القلوب " لقد قاد تحليل اسقاط الافتراضات الباحثين إلى اقتراح في اوائل الثمانينات أن معنى الجملة يجب أن يُنظر إليه باعتباره إمكانية تغيير السياق وليس شروط الحقيقة و كان الحل هو أما أن نتبع تحليل *ستالينكر في تحليله البرجماتي وفي هذه الحالة نحصل على تحليل جميل لأسقاط الافتراضات في ادوات الربط ولكن ليس لأي شيء أخر أو أن نتتبع *هايم في تحليلها الدلالي والذي يؤثر نقطية تجريبية أوسع ولكن عمق تفسيري ضئيل"[٥١], وكذلك الافتراض يسقط احياناً في الجمل الشرطية مثلاً في المثال الآتي:

"أولاً: جون توقف عن التدخين فهي تفترض أن جون كان يدخن

ثانياً: اذا توقف جون عن التدخين فأنه مصاب بالسرطان فهي تفترض جون كان يدخن

ثالثاً: اذا تزوج جون فأنه يتوقف عن التدخين فهي تفترض جون كان يدخن

رابعاً: اذا كان جون يدخن فأنه يتوقف عن ذلك تنفي جون كان يدخن

نلاحظ من المثال اعلاه في حين أن كلاً من (١,٢,٣) تحملان الاستدلال على أن(جون كان يدخن) فأن (٤) لا تحمل هذا الاستدلال اذ أنه يُشير إلى غياب الافتراض وتقول أن (٤) تصفي الافتراض المسبق وأحياناً يسقط الافتراض اذا وجدت في الجملة حرف عطف ومثاله:

أ-توقف جون عن التدخين وهو مصاب بالسرطان

ب-جون مصاب بالسرطان وقد توقف عن التدخين

جـ-كان جون يدخن ثم توقف

د-توقف جون عن التدخين وكان يدخن

وهذا يعني أنه من الواضح أن افتراض التوقف موروث في الجملة المركبة في (ج) يكون الافتراض متضمناً في محتوى الشرط لا يبدو أن الجملة تضع شرطاً على السياق وعلى هذا يمكننا القول أنها لا تفترض (ب) في (د) يبدو أن الافتراض متضمن وعليه يصبح حرف العطف الثاني متضمناً في الأول زائد عن الحاجة مما يجعل الجملة غريبة "[٥٢] , وهذا يعني أن القضايا التي تحتوي على (ادوات العطف, اذا, أو , و, ما لم,.....الخ) هي عبارات جزئية لكنها قادرة على اسقاط الافتراض اذ تصبح الجملة بذاتها افتراض (كل جملة على حده بذاتها افتراض ولم تعود تعتمد على الأخرى [٥٣]," بالإضافة إلى أن ادخال افعال القول في التركيب مثل (قال, أمر, تمتم, وبعض افعال القلوب مثل ظن , توهم, حلم...الخ, وبعض أفعال الرجاء و التمني مثل تمنى, يحس, لعل, تستطيع أن تنسخ الافتراض أيضاً ومن امثلتها :

-(اخبر جحا أنه توقف عن صيد الاسود) فهي الغت الافتراض (كان جحا يصطاد الاسود)"[٥٤], ولهذا يطلق كارتونين على هذه الأفعال ب(السدادات اوPlugs) ؟ ماهي السدادات اذن؟ السدادات " هي الأفعال المرتبطة بتعبير في جملة لا ترتبط عموماً بالجمل المعقدة التي تظهر فيها مثل هذه الجمل كمكمل لفظي لأن الأفعال الغامضة إشارياً تُزيل مثل هذه الافتراضات وهذا يعني أن الجمل أو الأفعال التي تؤدي إلى غموض إشاري هي سدادات ومثاله:

-(قال الاستاذ أنه يأسف لقساوته على الطلاب) تبدو أنها تبقى على افتراض كان الاستاذ قاسياً على الطلاب بالرغم من وجود السدادة (قال) "[٥٥], اما الثقوب" فهي تلك الأفعال التي تكون حجتها الجملية محاطة بأقواس ثقيلة وفائدة الاقواس هو تمييز الثقوب عن السدادات , وثانياً يميز حجج المسند التي تؤدي إلى افتراضات وجودية أو فعلية"[٥٦] , ويرى فاخوري بالإضافة إلى السدادات والثقوب التي من طبيعتها أن تقلب الافتراض أو فل نقل تسقط طبيعة الافتراض أحيانا يتحول الافتراض المسبق إلى اللزوم أو الاستتباع المنطقي أو قل أن شئت الاستلزام وذلك لأن الروابط تقوم بدور معاكس فتسمح بتسرب الافتراضات الجزئية إلى المركبات مما يستتبع ذلك انقلاب في الجملة :

-اذا لم يدرس محمد المادة بجد فسوف يندم على ذلك .

فهي لا تفترض بالافتراض –سوف يندم على ذلك مما جعل الافتراض يقع في مصنف الأمور المحتملة فهي

(أما أن يدرس محمد بجد أو سوف يندم على ذلك) فهي نسخت الجزء منها فقط وهو(سوف يندم على ذلك) اذ أن الجملة سلب صريح وهو ما يجعل الروابط تقوم بعمل مزدوج وهو ما يسميه اقتباس عن غيره (بالفلاتر)فهي بالإضافة إلى أنها تسمح بتسرب الافتراضات فهي تمنع أن تمر افتراضات أخرى و [٥٧]تجري الفلترة وفق كارتونين وفق الآتي:

أولاً: " في الجملة ذات الصورة (ق و ر) يرث المركب افتراضات الجزأين ألا اذا كانت (ر) تفترض (س) و (ق) تستلزم (ش) أما رابط الفصل (أو) فتنظر للتلازم (اذا ق ف ر) و(ليس ق أو ر) ورمزياً (ق←, ⊢ ⊣ ⌐ ق ∨ ر) .

ثانياً: في الجملة ذات الصورة (ق او ر) يرث المركب افتراضات الطرفين ألا اذا كانت (ر) تفترض (ش) (ر ≫ ش)و (ليس ق) تستلزم (ش) (ق⊣ ش) "[٥٨].وختاماً نرى أن للإسقاط دور جوهري في المنطق الرياضي خاصة في التعامل مع الكميات المعممة اذ أنه يعمل على استخراج معلومة جزئية من افتراض عام , وليس ذلك فقط بل تتعدى فوائد الإسقاط إلى أنه يبسط العلاقات المعقدة ويجعلها قابلة للتحليل.

الخاتمة.

١-أن مصطلح الإضمار هو مصطلح يختلف عن الافتراض وعليه لا تشابه بينهما لا من جهة المفهومية ولا من ولا من الجهة الدلالية .

٢-محاولات التأصيل لهذا المصطلح بين العرب والغرب في هذا الجانب لفاخوري مُنيت بالفشل والسبب في ذلك أنه عرض لأفكار كانت موجودة عند الأصوليين وليس عند اللغويين أذ المتتبع للفظة سيجدها موجودة عند علماء اللغة, هذا وأن وجدت عند الأصوليين فهي تعني شيء أخر غير المقصد الذي وضعت له .

٣-يعد فاخوري أول من ناقش مسألة الافتراض واسقاط الافتراض وعالجها معالجة عصرية من وجهة نظر غربية معاصرة لم يتطرق لها مفكر عربي من قبل وهذا ما جعل له التفرد في هذا المجال.

٤-و ترى الباحثة أن موقف فاخوري في هذا المبحث هو موقف تأصيلي لا غبار عليه على الرغم من تبنيه لأفكار الغرب ألا أنه استطاع التأصيل لما هو موجود عند العرب لذا فأن مساره التتبعي وعرضه للأفكار وأصولها عند العرب كان موفق في عرض العلاقة بين العرب والغرب والتشابه الفكري والتأثيل للمصطلحات بأكملها من اقتضاء وافتراض على الرغم من أنه عالج اسقاط الافتراضات من منظور غربي لأن العرب لم يناقشوا مسألة الاسقاط لا في الفكر العربي القديم ولم توجد هكذا معالجات عند المحدثين يتضح من ذلك أن فاخوري هو المفكر الوحيد الذي ناقش مسألة الاسقاط وعرضها .

٥-عالج فاخوري في مفردة الافتراض معالجة غربية لعلمه أن التداخل بين الحضارتين ضروري لصب وصياغة منطق رياضي متكامل قادر على أن يسد ثغرات النقص في هذا العلم وأن يبني صرح علمي متكامل.

المصادر

١-الجوهري, ابي نصر اسماعيل بن حماد, الصحاح تاج اللغة العربية وصحاح اللغة, ب-ط, دار الحديث للطباعة والنشر, مصر,٢٠٠٩.

٢-العلامة اللغوي رضا, احمد, معجم اللغة متن اللغة, ج٥, مكتبة دار الحياة للطباعة والنشر, لبنان, ١٩٦٠.

٣-الفراهيدي,الخليل بن احمد, معجم العين, تحقيق-عبد الحميد الهنداوي,ج٤,ط١, دار الكتب اللبنانية للطباعة والنشر,٢٠٠٣.

٤-مجموعة مؤلفين, المعجم الوجيز , ب-ط, دار التربية والتعليم للطباعة والنشر, مصر, ١٩٩٤.

٥-ابن سينا, النجاة في الحكمة الالهية, ط٢, المكتبة المرتضوية للطباعة والنشر, مصر,١٩٣٨.

٦-ابن سينا, عيون الحكمة, ط٢, تحقيق-عبد الرحمن بدوي, وكالة المطبوعات للطباعة والنشر, الكويت, ١٩٨٠.

٧-ارسطو, منطق ارسطو كتاب القياس, ت-فريد جبر ,ط١, دار الفكر اللبناني للطباعة والنشر, لبنان, ١٩٩٩.

٨-الحمادي, مثنى نعيم, الافتراض المسبق التداولي وعلاقته بخصائص التراكيب البلاغية, الجامعة العراقية, مجلة مداد الآداب ,ع٣٤.

٩-حلاسي, نور الهدى, الافتراض المسبق في نشاط قواعد اللغة العربية بين التداولية والعلمية, اطروحة, الجزائر, ٢٠١٧-٢٠١٨.

١٠-رزق الله, رأفت رياض, المنطق الرياضي , المكتبة الاكاديمية للطباعة والنشر, ٢٠٠١.

١١-عدالة, عبد القادر, المنطق الرياضي بين اليقين العلمي والعمق الفلسفي , اطروحة, الجزائر,٢٠٠٨-٢٠٠٩.

١٢-فاخوري, عادل, محاضرات في فلسفة اللغة,ط١,دار الكتاب المتحدة للطباعة والنشر, لبنان, ٢٠١٣.

١٣-كيربرات, كاترين, المضمر, ت-ريتا خاطر, ط١, مركز دراسات الوحدة للطباعة والنشر, لبنان, ٢٠٠٨.

١٤-الماشطة, مجيد, شظايا لسانية, ط١, دار السياب للطباعة والنشر, لندن, ٢٠٠٨.

١٥-مبخوتي, عبد الرحمن, ملامح التداولية في دلالة الاقتضاء عند جمهور الاصوليين مقاربة في الافتراض المسبق, مجلة اللغة العربية, م٢٤,ع٤, ٢٠٢٢.

١٧-هادي, خالد خليل, مثاقفة اللسانيات ووعيها تراثياً دراسة في جهود الدكتور عادل فاخوري ,مجلة مداد الآداب , جامعة بغداد ١ابريل , ٢٠٢٣.

18-Cristopher .poot, presupposition and implicature,2edition,contemprrary semantics,2014.

19-Clemens. Mayr, the projection problem of presupposition,2016

20-Gazder.Gerald, pragmatics, Acadmeic press TNC,London,1979.

21-Lafi. Ali Wanuas, Entailments ,presupposition and implicaturs asemantico- pragmatic study ,journal of college Art,No47,2008,Iraq.

22-Siobhan. Chapman and others, key ideas in linguistics and the philosophy of language, Edinburgh university press,British,2009.

23-Mostaf.oualf,preusppostion:Asemantic or pragmatic phenomenon, Arab world English journal,N8,3septmber,2017.

24-Uil.Sauerladn and others, presupposition and implicature in compositional, printed by Antony Rowe,Britain,2007.

25-Yan.Huang, pragmatics,1edtion,USA,2017.

الهوامش

١ -هادي, خالد خليل, مثاقفة اللسانيات ووعيها تراثياً دراسة في جهود الدكتور عادل فاخوري, جامعة بغداد , ١ابريل, ٢٠٢٣, ص٤.

٢-حمادي, نعيم, الافتراض التداولي المسبق وعلاقته بخصائص التراكيب البلاغية , مجلة مداد الآداب , الجامعة العراقية, قسم اللغة العربية, ع٣٤, العراق , ص١٣-١٤.

٣-رضا, احمد, معجم متن اللغة,ج٣,مكتبة دار الحياة للطباعة والنشر,لبنان,١٩٦٠ ص٥٦٣.

٤-مجمع اللغة العربية, معجم الوجيز, ب-ط, دار التربية والتعليم للطباعة والنشر,مصر١٩٩٤ ص٣٨٢.

٥-الفراهيدي, الخليل بن احمد, معجم العين, ج٣, تحقيق-عبد الحميد هنداوي,ط١, دار الكتاب اللبنانية للطباعة,٢٠٠٣,ص٢٤.

٦-الجوهري, ابي نصر اسماعيل بن حماد, الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية, ب-ط, دار الكتاب الحديث,مصر,ص٦٨٤.

*الاحوص الانصاري(٦٦٠-٧٢٤) هو عبدالله بن محمد بن عبدالله بن عاصم بن ثابت الانصاري من شعراء العصر الاموي وكان معاصراً لجرير والفرزدق الاحوص/https://ar.wikipedia.org/wiki

٧-ارسطو, منطق ارسطو, كتاب القياس, ت-فريد جبر,ط١, المكتبة المرتضوية للطباعة والنشر, مصر, ص٤٠٧-٤٠٨.

٨-ابن سينا, عيون الحكمة,ط٢,تحقيق-عبد الرحمن بدوي ,وكالة المطبوعات ,الكويت,١٩٨٠ , ص١١.

٩-ابن سينا, النجاة,ط٢,المكتبة المرتضوية للطباعة والنشر,مصر,١٩٣٨ ,ص٥٨-٥٩.

١٠-كيربرات, كاترين, واخرون, المضمر, ت-ريتا خاطر, مركز الدراسات الوحدة العربية للطباعة والنشر, ط١, لبنان,٢٠٠٨,ص٥٦.

*لوري جوهاني كارتونين(١٩٤١-٢٠٢٢)استاذ في اللغويات بجامعة ستانفورد وأحد رواد اللغويات الحاسوبية

https://en.wikipedia.org/wiki/Lauri-karttunen

11-Gerlad,Gazder,pragmatics,p105.

12-Siohan, Chapman and Christophers Routledge, Key ideas in linguistics and the philosophy of language , Edinburgh university press,British,2009,p73

*مجيد الماشطة(١٩٤١-٢٠١٩) استاذ عراقي في اللسانيات والترجمة من مؤلفاته(شظايا لسانية)

https://afiaq.net/authors/view/detalis?id=1611

١٣-الماشطة, مجيد, شظايا لسانية, ط١, دار السياب للطباعة والنشر, لندن, ٢٠٠٨,ص٩٧.

١٤-فاخوري, عادل, محاضرات في فلسفة اللغة,ط١,دار الكتب المتحدة للطباعة والنشر,لبنان,٢٠١٣ ,ص٤٥-٤٦.

١٥-المصدر نفسه,ص٤٧.

١٦-ينظر فاخوري, عادل, محاضرات في فلسفة اللغة, ص٤٨-٥٠.

١٧-ينظر المصدر نفسه, ص٥١-٥٤. ١-فاخوري, عادل, محاضرات في فلسفة اللغة, ص٥٦.

١٨ينظر المصدر نفسه,ص٥٧-٥٨.

١٩-المصدر نفسه,ص٦٠.

٢٠-المصدر نفسه, ص٦١-٦٢ ملاحظة للاستفاضة اكثر الاطلاع على المصدر ذاته من ص(٦٢-٦٩).

٢٢-المصدر نفسه ,ص١٥-١٦.

23-Lafi ,Ali, wanuas ,Entailments ,presupposition, an implicaturs asemantico –pragmatic study, journal of the college of art, Iraq, No 47,2008,p15-16/.كذلك ينظر فاخوري ,ص٧٠

24-Lafi ,Ali, wanuas ,Entailments ,presupposition, an implicaturs asemantico –pragmatic study, journal of the college of art, Iraq, No 47,2008,p16/.كذلك ينظر فاخوري ,ص٧١

25-bid,p17.

٢٦-الحمادي,مثنى نعيم, الافتراض المسبق التداولي وعلاقته بخصائص التراكيب البلاغية ,الجامعة العراقية , مجلة مداد الآداب, ع٣٤,ص١٩.

٢٧رزق الله, رأفت رياض, المنطق الرياضي, المكتبة الاكاديمية للطباعة والنشر,٢٠٠١,ص٨٩.

٢٨-ينظر عدالة, عبد القادر, المنطق الرياضي بين اليقين العلمي والعمق الفلسفي, اطروحة دكتوراه, الجزائر, ٢٠٠٨-٢٠٠٩,ص٥١-٥٥.

29- Christopher , poot, presupposition and implicature,2ed,contemporary semantics,2014,p4.

٣٠-ينظر فاخوري, عادل, محاضرات في فلسفة اللغة, ص٨٣.

٣١-ينظر فاخوري, عادل, محاضرات في فلسفة اللغة,ص٨٤.

٣٢-المصدر نفسه,ص٨٧.

٣٣-المصدر نفسه,ص٨٨. /ملاحظة الجدول اعلاه يعود لفاخوري, المصدر نفسه,ص٩٠.

*ملاحظة الجدول الأول يخص فاخوري ,عادل, محاضرات في فلسفة اللغة,ص٩١.

*ملاحظة الجدول الثاني يخص فاخوري ,المصدر نفسه,ص٩٣.

٣٤-فاخوري,عادل, محاضرات في فلسفة اللغة,ص٨٨.

*ملاحظة الجدول الثالث يخص فاخوري, المصدر نفسه,ص٩٣.

*بيتر البرتوس ماريا سورين(١٩٣٤-٢٠٢١) عالم لسانيات هولندي واستاذ فخري في علم اللسانيات وفلسفة اللغة في جامعة راديود في نايمجين

https://en.wikipedia.org/wiki/Pieter_Seuren

٣٥-فاخوري, عادل, محاضرات في فلسفة اللغة, ص٩٥.

٣٦-المصدر نفسه,ص٩٦.

٣٧-نحلة,محمود احمد, آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر, ب-ط, مصر, ٢٠٠٢, ص٢٩/ ينظر كذلك حلاسي, نور الهدى, الافتراض المسبق في نشاط قواعد اللغة العربية بين التداولية والعلمية, اطروحة, الجزائر, ٢٠١٧-٢٠١٨,ص٢٩-٣٠.

38-Yan,Huang,Pragmatics,1ed,USA,2017,p465.

39-Ibid,p466.

40-Ibid,p468.

41-Yan,Huang,Pragmatics,p468.

٤٢-فاخوري, عادل, محاضرات في فلسفة اللغة,ص٩٧-٩٨.

*جيرالد مايكل جازدار(١٩٥٠-) عالم لسانيات وعالم حاسوب بريطاني وأحد المعروفين في مجال النحو التوليدي والنحو الهيكلي من مؤلفاته(البرجماتية) https://en.wikipedia.org/wiki/Gerald

٤٣-فاخوري, عادل, محاضرات في فلسفة اللغة, ص٩٩.

٤٤-المصدر نفسه,ص١٠١.

٤٥-فاخوري, عادل, محاضرات في فلسفة اللغة, ص١٠١.

٤٦-القرآن الكريم: سورة آل عمران , الآية ١٩٢.

٤٧-مبخوتي, عبد الرحمن ,ملامح التداولية في دلالة الاقتضاء عند جمهور الاصوليين مقاربة في الافتراض المسبق, مجلة اللغة العربية,م٢٤, ع٤, ٢٠٢٢,ص١٠.

*سيبويه(١٤٨-١٨٠) هو عمرو بن عثمان بن قنبر عالم نحوي من بلاد فارس من ابرز مؤلفاته (الكتاب)

https://ar.wikipedia.org/wiki/سيبويه

*ابن الفراء (١٤٤-٢٠٧هـ) ابو زكريا بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي الفراء من ابرز علماء النحو واللغة في عصره

https://shamela.ws/author

48-Mostafa Ouallf, Presupposition: A semantic or pragmatic phenomenon, Arab world English journal , N8, 3Sptember,2017,p49.

٤٩-الماشطة, مجيد, مسرد التداولية, ط١, دار الرضوان للطباعة والنشر, عمان, ٢٠١٨,ص٧٠.

50-Ibid,p49.

*savin (لم احصل على معلومة عنه في قاعدة البيانات الرقمية)

*Terence .Langendoe: Dعالم لسانيات بارز من ابرز مولفاته/(Language and Thougt)

https://dingo.sbs.arizona.edu/~langendoen/vita.htm

٥١-ينظر فاخوري, عادل, محاضرات في فلسفة اللغة, ص٧٤-٧٥.

*R.Stalnaker(1940-) عالم لسانيات بارز اشتهر بأعماله في فلسفة اللغة وخاصة مجالات البرغماتية/

https://en.wikipedia.org/wiki/Robert_Stalnaker

*Irene.Heim(1954-) هي عالمة لغويات بارزة ومتخصصة في علم الدلالة كأستاذة في جامعة تكساس/

https://en.wikipedia.org/wiki/Irene_Heim

52-Uil, Sauerland and Penka stateve, Presupposition and Implicature in compositional ,printed by Antony Rowe, Britain,2007, p214.

53-Clemens, Mayr, The projection problem of presupposition, 2016,p5.

٥٤-ينظر رسل, برتراند, معرفتنا بالعالم الخارجي كمجال للمنهج العلمي في الفلسفة , ت-علي مولا, كامبريدج, ١٩٩١,ص٤٢.

٥٥-فاخوري, عادل, محاضرات في فلسفة اللغة, ص٧٩.

56-Gerald ,Gazdar, pragmatics,p97.

5٧-Ibid,p97.

*(1941-2022)L.karttunenعالم لسانيات بارز من رواد مجال اللغويات الحاسوبية

https://en.wikipedia.org/wiki/Lauri_Karttunen

٥٨-ينظر فاخوري, محاضرات في فلسفة اللغة, ص٨٠-٨١.

٥٩-المصدر نفسه, ص٨١-٨٢